الفصل السابع
المستوى الربحي لتحقيق الاستقرار في أسعار الأسهم

تزايد الاهتمام في قطاع الأعمال نحو الاعتماد على المدخل الأخلاقي في مجالات إدارة الأعمال ،المحاسبة ، المراجعة والقاسم المشترك بين هذه المجالات هو الحاجة إلى التمييز بين السلوك المقبول وغير المقبول من الناحية الأخلاقية ، إلا أن هناك العديد من النماذج السلوكية يصعب فيها التمييز المطلق

ومن هذه النماذج السلوكية المثيرة للجدل ما تتخذه الإدارة من قرارات تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالوحدة الاقتصادية ، وقد تؤدى هذه القرارات إلى التأثير إيجابيا أو سلبيا على صافى الربح ، مما قد يعتبره البعض نوعا من التلاعب بالمعلومات المحاسبية طالما توافر في هذا السلوك صفة التعمد ، بينما يعتبره البعض الآخر – على الرغم من توافر صفة التعمد في تضليل مستخدمي القوائم المالية – سلوكا قانونيا مشروعا حتى ولو كان سلوكا غير أخلاقي طالما انه يحقق مصلحة الوحدة الاقتصادية .

وقد يؤدى سلوك الإدارة أما لتخفيض الدخل بغرض تخفيض الضرائب، أو زيادته بغرض زيادة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ، أو تمهيده عن طريق تخفيضه إذا كان مرتفعا أو زيادته إذا كان منخفضا ، وذلك لتخفيض التقلبات الحادة في مستوى الربح لتحقيق الاستقرار في أسعار

الأسهم في السوق ، ومع أن هناك تباينا في الدوافع التـــي تحـــرك الإدارة ، إلا أن سلوك التأثير على الدخل يأخذ احد الاتجاهات السابقة ، وهذا ما يعرف بإدارة الأرباح. Earnings Management

ثانيـــا: مفهـــــوم أداره الأرباح

في ظل عدم وجود تعريف موحد وتعدد التعريفـــات ، يصـــبح مـــن الضروري تناول البعض منها والتي تحمل وجهات نظـــر مكملـــه لبعضـــها البعض مما يساعدنا في النهاية إلى وصف الظاهرة وصفا جيدا ، **وهـذا يـتم التركيز على أربع منها فقط فقد عرفت أداره الربحية بأنها:-**

1. التدخل المتعمد في عمليه التقارير المالية الخارجية بهـدف الحصـــول على منافع خاصة ، وانه في حاله توسيع ذلك سيتضمن إدارة الربحية الحقيقي التي تمارس من خلال تغيير تقارير التمويلين اجـــل تعـــديل الأرباح المقرر عنها أو تعديل بعض من عناصرها"schipper,1989
2. استخدام الإدارة لحكمها الشخصي بشـــان التقـــارير الماليـــة وهيكلـــه العمليات لأجل تعديل التقارير المالية ، أما بغرض تضـــليل أصـــحاب المصالح بشان الأداء الاقتصادي للشركة أو للتأثير علـــى التعاقـــدات التي تتم بنائها على الأرقام المحاسبية المقرر عنها"wahlen,1999
3. استخدام طرق مختلفة من الخداع أو الحيل لتشويه صور الأداء المالي الحقيقي بهدف التوصل إلى نتائج مرغوب فيها"sec,1999a
4. التلاعب المفيد في النتائج المحاسبية بهدف خلق تصور مختلف عن الأداء الحقيقي للشركة"mulford&conisky,2002

وفى محاولـه لإعطـاء صـوره أكـثر وضـوحا حـول ماهيـة أداره الربحيـة نود الإشارة إلى الأمور التالية:-

إن أداره الربحية عبارة عن ممارسات متعمده من قبل الإدارة بشـــأن تحديد الربح والتقرير عنه لكي يعكس رغبات ومصالح الإدارة أكثر من كونه انعكاسا للأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة ، وأن تلك الممارسات تأخذ بعدين **أساسيين أما:-**

- زيـادة الأربـاح فـي الفتـرة الحاليـة علـى حسـاب الفتـرات السـابقة أو المستقبلية.
- أو تخفيض الأربـاح فـي الفتـرة الحاليـة لصـالح الفتـرات السـابقة أو المستقبلية .
- أن أداره الربحيـة تمـارس إمـا لأسـباب خارجيـة وإمـا لأسـباب داخليه
- **أهم الأسباب الخارجية :-**
  - ✓ مقابله تنبؤات المحللين الماليين.
  - ✓ سوق الاقتراض.
  - ✓ المنافسة.
- **أهم الأسباب الداخلية:-**
  - ✓ الاندماج المحتمل.
  - ✓ حوافز الإدارة.
  - ✓ التخطيط والموازنة.
  - ✓ العمليات الغير قانونيه.

ثالثا : دوافع إدارة الأرباح

يوجد دافعان لأداره الأرباح هما:

الدافع الانتهازي.Opportunist

وذلك عند تحقيق منافع ذاتية تخص الإدارة ويكــون لإدارة الأربــاح تأثيرا جوهريا علي المركز الحقيقي للمنشأة.

دافع الكفاءة. Efficiency

يكون الدافع هو الكفاءة عند التأثير علي مســتخدمي القــوائم الماليــة والمعلومات المحاسبية عن طريق إظهار الشركة بما يحقق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة، وذلك بهدف ضمان بقاء واستمرار المنشــأة فــي ســوق التنافس؛ ويمكن تقسيم دوافع إدارة الأرباح إلى ثلاث دوافع رئيسيه قد ينطوي كل منها على الدافع الانتهازي، أو دافــع الكفــاءة ، **أو عـلى الـدافعين معـا كما يلي:-**

- ✓ الحوافز التعاقديه.
- ✓ حوافز السوق.
- ✓ الحوافز التنظيمية.

الحوافز التعاقديه لأداره الأرباح"contractual incentives" :

أشارHealy & wahlen1999

إلى انه عندما يكون التعاقد بين الشركة والأطراف الأخرى مبنيا على النتــائج المحاســبية ، يتولــد لــدى المــديرين الحــافز لأداره الأربــاح ، **ويتمثل حوافز التعاقد في :-**

- ✓ مواثيق الدين.
- ✓ تعظيم مكافأة الإدارة.

- ✓ مقابله شروط القروض.
- ✓ الأمان الوظيفي.
- ✓ اكتساب مزايا عند التفاوض مع النقابات.

حوافز السوق لأداره الأرباح" market incentives"

ترتبط العديد من حوافز إدارة الأرباح بسوق الأوراق المالية ، وخاصة الأسعار الساقية لأسهم المنشأة ، فتتدخل أداره الأرباح للتقرير عن أرقام للربح المحاسبي تتفق مع تنبؤات الأرباح المنشورة من قبل المحليل في السوق ، أو لرفع أسعار الأسهم عندما تحدد تعويضاتها بناء على هذه الأسعار في تاريخ محدد ، كما في حاله اختيارات الأسهم أو لزيادة الأسعار السوقية في حاله العروض الأولية للسهم.

ويمكن تقسيمها كالآتي:-

تنبؤات الأرباح:-

تشكل تنبؤات الأرباح التي يصدرها المحللون في السوق ، لو التي تصدرها الإدارة نفسها احد الأرقام المستهدفة بالنسبة لإدارة الأرباح فتهتم الإدارة بمحاوله التقرير عن أرقام الربح المحايبى تتسق مع تلك التنبؤات أو يزيد عليها. وقد تعمد الفكرة الرئيسية في ذلك على انه إذا لم تقرر الإدارة أرباح تتسقمع التنبؤات ، فإنها قد تواجه أثار سلبيه قد تكون تكاليفها اكبر إذا كانت الأرباح المقرر عنها اقل مما هو متنبأ به dutta&gigler2002, ولذلك تسعى الإدارة إلى تجنب حدوث انخفاض كبير في الأسعار السوقة للأسهم وذلك كرد فعل سلبي من قبل السوق

خيارات الأسهم:-

يشكل تحديد تعويضات ومكافآت الإدارة في شكل خيارات الأسهم stock options دافعا للإدارة لاختيار التسويات المحاسبية الاستنسابيه بطريقه تؤثر على زيادة أسعار الأسهم السوقية في تاريخ منح هذه الخيارات، حيث تتوقف قيمه الخيارات الممنوحة على أسعار الأسهم في تاريخ منحها، فقد ناقش الاقتصاديون ماهية العلاقة القوية بين تعويضات الإدارة والأداء لحل مشاكل الوكالة التي تنشأ نتيجة فصل الملكية عن الإشراف ، ويعتبر منح خيارات الأسهم طريقه أو وسيله محايدة لوضع مصالح المديرين التنفيذيين في إطار واحد مع قيمه المنشأة.peng&roell2004

عروض حقوق الملكية الأولية:-

تشكل عروض حقوق الملكية الأولية [IPOS دافعا لأنشطه أداره الأرباح حيث تهدف الإدارة إلى التأثير على السعر السوقي للسهم عند حدوث عروض الأسهم من اجل رفع الأسعار السوقية لهذه الأسهم . وناقش stolowy &breton2000 انه يبدو أن عروض حقوق الملكية الأولية تشكل فرصه جديدة لأداره الأرباح حيث لا يكون هنا سعر سوقي سابق للأسهم ، كما يوجد نقص في المعلومات فيعتمد المستثمرون بشكل كبير على معلومات القوائم المالية وبالتالي فإنه هناك فرصه لأداره الأرباح لتعظيم عائدات بيع الأسهم.

دوافع أخرى لأداره الأرباح:-

بالإضافة إلى الدوافع السابقة لأداره الأرباح ، يوجد العديد من الدوافع **الأخرى وراء أنشطه أداره الأرباح ومنها مثلا:-**

- دوافع أداره الأرباح لتقليل الدخل الخاضع للضريبة.

- دافع المنظور المعلوماتي.

حيث يكون للمديرين كمعلومات خاصة يمكنهم استخدامها عندما يختارون عناصر مجموعه ممكنه من قواعد التقرير

الحوافز التنظيمية" regulatory incentives": -

تظهر الحوافز التنظيمية لأداره الأرباح عندما يوجد اعتقاد بان للأرباح المعلنة تأثير على عمل واضعي التشريعات أو المسئولين الحكوميين .

وبالتالي فإنه من خلال أداره نتائج العمليات يمكن للمديرين التأثير على أعمال واضعي التشريعات أو المسئولين الحكوميين مما يقلل من الضغط السياسي وتأثير التشريعات على المنشأةscott&pitman2005 فقد أشار watts&zimmerman1978 إلى أن المنشآت التي تكون موضع اهتمام الدولة والرأي العام قد تخضع لقرارات حكوميه تفرض عليها تكاليف سياسيه، وقد أشار magrath & weld2002 إلى أن التقلبات الكبيرة في أرباح تلك المنشات قد تجذب انتباه الحكومة ويؤيد هذا الرأي bartove et al 2002 حيث أشاروا إلى أن التقلبات في الأرباح والتي تأخذ شكل زيادة كبيره قد ينظر إليها كمؤشر للاحتكار ، أما إذا أخذت التقلبات شكل انخفاض كبير في الأرباح فقد ينظر إليها كمؤشر لتعسر المنشأة واضطرابها مما يدفع الدولة التدخل في الحالتين .

رابعا : أدوات وأساليب إدارة الأرباح

فيما يلي موجز ببعض أساليب التطويع المصطنع للأرباح ، أثرها علي الحسابات وطرق اكتشافها.

أساليب التطويع أثرها علي الحسابات طرق اكتشفها.

زيادة أو تخفيض المصروفات :

مثال:

- عدم الاعتراف بالمصروفات الناجمة عن خيارات الأسهم تخفيض أو زيادة الأرباح وحقوق الملكية والأصول والالتزامات. أ ، ب،ج، ح.
- معالجة نفقات الأبحاث والتطوير كمصروفات ، ورسملتها.
- تخفيض أو زيادة في الأرباح وحقوق الملكية والأصول. أ، ب ، ج.
- تحمل المصروفات علي الاحتياطيات بدلا من تحميلها علي الدخل زيادة الأرباح ج ، د ، ح
- التمويل الخفي تخفيض الالتزامات د ، ز
- المحاسبة عن عمليات تنطوي علي تقديرات مستقبلية متفائلة أو متشائمة تخفيض أو زيادة الأرباح وحقوق الملكية والأصول والالتزامات الأخرى أ ، ب ، ج ، و.
- التلاعب في تصنيف عناصر الربحية غير العادية Extraordinary Item تخفيض أو زيادة الأرباح وحقوق الملكية والأصول والالتزامات الأخرى أ ، ج ، د ، ه
- مبيعات وهمية زيادة في الأرباح وحقوق الملكية والأصول ب،ج ، د ، و، ز.

معوضة بين حسابات الأصول والالتزامات وكذلك بين حسابات الإيراد والمصروف تخفيض أو زيادة الأرباح وحقوق الملكية والأصول والالتزامات الأخرى ج ، د.

حيث أن الأحرف الأبجدية تمثل طرق اكتشاف إدارة الأرباح وهي كالتالي:

أ = المقارنة مع المعالجة المحاسبية المتبعة في الأعوام الماضية.

ب = المقارنة مع الأسس الأخرى المقبولة لمعالجة نفس الحدث.

ج = تحليل مدي وجود تحفظات في تقرير المراجع.

د = فحص الدفاتر المحاسبية.

ه = مقارنة تصنيف العناصر غير العادية بمثيلتها في الأعوام الماضية.

و = فحص حسابات العملاء والموردين والمخزون عن فترة زمنية معينة.

ز = فحص العمليات التي تتم مع الأطراف ذات الصلة.

ح = بحث عن مدي وجود تصريح بمعالجات محاسبية خاصة

خامسا: طرق أداره الأرباح:

يتطلب نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق – وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها_من المديرين بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة ، ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح في اتجاه أو أخر ما يلي: (scott&pitman2005)

تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في انجاز الأعمال وتكلفه هذا الانجاز ، وبالتالي يمكن للمدريين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في انجاز الأعمال وذلك بغرض تضخيم الأرباح

يتطلب احتساب الإهلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيمه الخردة للأصول القابلة للإهلاك ، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمه الخردة وذلك لتدنيه مصروف الإهلاك بنيه تضخيم الأرباح.

يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيم الصافية القابلة للتحقق ، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها ومن ثم تخفيض الأرباح.

يجب تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف فتريه ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية borderline costs كتكاليف إنتاج بدلا من تكاليف فتريه مما يؤدى إلى تدنيه المصروفات ومن ثم تضخيم الأرباح.

يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة مما يؤدى إلى تدعيم الأرباح.

يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدما مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان ، ويمكن للمديرين من خلال فترة التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح.

يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دوريه تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصل موضوع الصيانة ويمكن المديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجه مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عاديه.

يمكن للمديرين تحفيز العلاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر وذلك بغرض زيادة المبيعات ومن ثم تدعيم الأرباح.

يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما اقل ، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقيه متفائلة تخفيض قيمه المخزون ومن ثم ممارسه الأرباح.

وقد قدم clikeman2003 بعض أنماط أداره الأرباح والأسباب المحتملة لها وذلك بالجدول التالي:-

النمط السبب المحتمل

مبيعات مرتفعة بصورة غير عادية قرب نهاية فترة إعداد، التقارير المادية يليها مبيعات منخفضة بصورة غير عادية في الفترة اللاحقة . الشركة ربما عجلت الاعتراف بالإيراد.

مصاريف تشغيل منخفضة بصورة غير عادية قرب نهاية فترة إعداد التقارير ويليها مصاريف تشغيل مرتفعة بصورة غير عادية في الفترة اللاحقة الشركة ربما دارجات المصروفات الاختيارية.

انخفاض مفاجئ لهامش الربح أثناء الشهر الأخير من السنة بالمقارنة بهامش الربح أثناء باقي السنة . الشركة ربما خفضت الأسعار التعجيل المبيعات.

تقديم فترة ائتمان طويلة علي المبيعات الآجلة في نهاية السنة بالمقارنة بالفترات السابقة الشركة ربما قدمت شروط ائتمان ميسر علي المبيعات الآجلة قرب نهاية السنة.

سـادسـا : استراتيجيات إدارة الربحية

يمكن للإدارة أن تقوم باتخاذ قرارات من شانها التأثير ايجابيا أو سلبيا على صافى الربح وهذا السلوك يتم تبنيه من قبل الإدارة للأسباب الآتية:-

1. لتخفيض الأرباح ويتم ذلك لتخفيض الضرائب المفروضة على المنشاة.
2. زيادة الأرباح ويتم ذلك لزيادة قيمة المكافأة التي سوف تستحقها الإدارة بناءا على الربح المحقق.
3. تمهيد الأرباح ويتم ذلك لتحقيق الاستقرار لأسعار الأسهم في البورصة.

ومع أن هناك تباين في الدوافع للإدارة للتأثير على الربح إلا أن الأسلوب المستخدم للتأثير على الدخل يأخذ احد اتجاهين أما تخفيضه إذا كان مرتفعا ، أو زيادته إذا كان منخفضا.

وقد أثبتت الدراسات التجريبية بان هناك دليل قوى على أن الإدارة تؤثر على الدخل لتحقيق منافع ذاتيه لها أو لأغراض التأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية عن طريق إظهار الوحدة الاقتصادية بصوره مستقره دون تقلبات حادة ولكن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن القرارات التي تتخذها الإدارة تعتبر قرارات مشروعه استنادا للمبررات الآتية:-

- إنها لا تخالف القواعد القانونية الخاصة بالنشاط.
- إنها لا تخالف المبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

وعلى ما سبق فان الإدارة يحركها دافعين لا ثالث لهما للتأثير على الأرباح:-

1. تحقيق منافع ذاتيه للإدارة (زيادة المكافآت في الحاضر أو في المستقبل) وعندئذ يكون الهدف انتهازي .

2. ضمان بقاء واستمرار الوحدة الاقتصادية في سوق المنافسة وعندئذ يكون الهدف هو كفاءة الوحدة الاقتصادية.

وبما إننا نتطرق للجانب السلبي من إدارة الربحية فإننا سوف نتحدث عن الدافع الانتهازي وهو تحقيق منافع ذاتيه للإدارة كما يلي:-

إذا كانت كفاءة الإدارة تعتمد على المعلومات المحاسبية فعندئذ يكون لدى الإدارة حافز قوى للتلاعب في هذه المعلومات بما يحقق مصلحتها الذاتية وقد تم إثبات هذه الفرضية بواسطة أكثر **من دراسة تجريبية كما يلي :-**

قام Hagerman & Zmijewsk بدراسة العلاقة التعاقدية بين الإدارة واثر التغيرات في السياسات المحاسبية على الربح وقد انتهى الباحثان إلى القول بأنه عندما ترتبط حوافز الإدارة بالمعلومات المحاسبية سوف تفضل الإدارة اختيار السياسة المحاسبية التي تؤدى إلى زيادة الربح للوحدة **الاقتصادية في الفترة الحالية على حساب الفترات المستقبلية:**

- وإذا كانت الدراسة السابقة ركزت وخلصت إلى سعى الإدارة نحو زيادة الربح فان Lambert يفترض أن الإدارة تسعى إلى تمهيد الربح (زيادته أو تخفيضه) إذا كان العقد المبرم بين الإدارة والمساهمين يتضمن حوافز تدفع الإدارة إلى تحقيق استقرار الربح.
- وعلى النقيض تماما قام Healy برفض فكرة تمهيد الربح لان التمهيد يعنى زيادة الربح إذا كان منخفضا عن المستوى العادي أو تخفيض الربح إذا كان مرتفعا عن المستوى العادي؛ ولكن الواقع قد يثبت عكس ذلك خاصة إذا تضمن عقد الحوافز حدين لصافى الربح احدهما أدنى والأخر أقصى وقد افترض Healy انه أحيانا يكون الربح منخفض بدرجه كبيره عن الحد الأدنى وعندئذ تضطر الإدارة لتخفيض الربح إلى

مستوى اقل مما هو عليه أو تحويله إلى خسائر بزيادة مصروفات الفترة الحالية لحساب الفترة المقبلة حتى تضمن الإدارة الحصول على المكافآت في الفترة التالية.

- وقد ذكر Moses نقلا عن Healy بان نظام الحوافز قد يؤثر على دوافع الإدارة للتأثير على الربحية ، **ويفرق في هذا الصدد بين أربع حالات:**

1. حالة زيادة الربح الفعلي عن الحد الأقصى للأرباح؛ وعندئذ يتولد الدافع لدى الإدارة لتخفيض ربح الفترة الحالية لحساب الفترات المقبلة ؛
2. حالة انخفاض الربح الفعلي عن الحد الأدنى للأرباح؛ وعندئذ يتولد الدافع لدى الإدارة لزيادة ربح الفترة الحالية على حساب الفترات التالية.
3. إذا كان ربح الفترة الحالية سوف يتخذ كمعيار لتحديد مكافأة الإدارة في الفترات المقبلة فعندئذ يتولد لدى الإدارة الدافع لتجنب وضع مستوى ربح قد يصعب تحقيقه عمليا في الفترات المقبلة.
4. إذا كان مستوى الربح الفعلي اقل بدرجه كبيره من الحد الأدنى للأرباح؛ فعندئذ يتولد لدى الإدارة الدافع نحو تخفيض الربح إلى مستوى اقل مما هو عليه، أو تحويله إلى خسائر حتى تضمن الإدارة الحصول على مكافأة في الفترات المستقبلية ويطلق على هذه الحالة. Big Bath

والجدير بالذكر أن هناك إجماع بين الباحثين على وجود ثلاث أنواع من القرارات، وقد تتخذ الإدارة احد أو كل هذه القرارات للتأثير على المعلومات المحاسبية وقد حدد Ponen & Sadan **هذه القرارات على النحو التالي :-**

النـــوع الأول : قـــرارات تســـتهدف التـــأثير الحقيقـــي علـــى المعلومـــات **المحاسبية :-**

ويتم ذلك عن طريق التحكم في توقيت حدوث بعض الأنشطة تقـــديما أو تأجيلا، سواء كانت متعلقة بالعمليات أو بالاستثمار، مثل عمليات بيـــع ، شراء أو استثمار معينه ، وكذلك بعـــض المصـــروفات مثـــل مصـــروفات الإصلاح ،الصيانة ،البحث ،التطوير وغيرها.

ويمكننا القول أن هذا النوع من القرارات يدخل في نطاق سلطة الإدارة لما تتمتع به من مرونة في انجاز الأعمال أو استجابة للمتغيرات والظروف المحيطة وعندئذ تكون القرارات تلقائية(ايجابيه) لأنها استجابة لظروف غير متوقعه وقد تكون بطريقه متعمده بغرض تحقيق منافع ذاتيه لها فهذا يكـــون سلوك انتهازي وغير أخلاقي

النوع الثاني : قـــرارات تســـتهدف التـــأثير الـــدفتري علـــى المعلومـــات المحاسبية: -

وتعتمد الإدارة في هذا الصدد على حريتها فـــي اختيـــار السياســـات المحاسبية أو تغييرها، ومن البديهي أن الإدارة سوف تعتمد أكثر على تغيير السياسات المحاسبية التي سبق إقرارها للوصول إلى التطويع الاصـــطناعي للأرباح، **ومن أهم الأساليب المتبعة في ذلك:**

1. طرق استنفاذ الأصول طويلة الأجل .
2. طرق تقييم المخزون .
3. طريقتي المحاسبة في حصة الشركة القابضة في ربح الشركة التابعة مما يؤثر ايجابيا أو سلبيا على المعلومات المحاسبية.

والجدير بالذكر أن الجهات والتنظيمات المسئولة عن عدالة القوائم المالية مثل FASB & SEC تضع القيود المنظمة لاستخدام السياسات المحاسبية حتى تضمن توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات

النوع الثالث : قرارات تستهدف التأثير الشكلي على المعلومات المحاسبية :-

تعتمد الإدارة في هذه القرارات على تبويب المعلومات المحاسبية في قائمة الدخل بالطريقة التي تخدم أهدافها **ومثال ذلك:-**

عدم الإفصاح بالطريقة المثلى عن الفروق التراكمية الناتجة عن تغيير السياسات المحاسبية مما قد يؤثر بالإيجاب أو بالسلب على الربح المتولد من العمليات.

وتجنبا لهذا النوع من التلاعب صدرت معايير وإرشادات ملزمه توضح كيفية تبويب العناصر في القوائم المالية بطريقه موحده وفقا للرأي المحاسبي رقم (30) الصادر عن مجلس المبادئ المحاسبية.

سابعا : مؤشرات وجود إدارة الأرباح

- تدفقات نقدية لا ترتبط بالإيرادات.
- حسابات عملاء لا ترتبط بالإيرادات.
- مخصصات ديون مشكوك فيها لا ترتبط بحسابات العملاء.
- احتياطيات لا ترتبط ببنود الميزانية العمومية.
- احتياطيات التملك (Acquisition Reserves)المشكوك فيها.
- الأرباح التي تتفق بدقة وبصفة عامة دائما مع توقعات المحللين الماليين.

ثـامنـا : نتـائـج إدارة الأرباح

على الرغم من أن إدارة الأرباح تحقق منافع للمنشـأة فـي الأجـل القصير إلا أنها تـؤدي إلـى مشـاكل خطيـرة فـي الأجـل الطويـل ، **ومن أهم هذه المشاكل ما يلي :-**

- تخفيض قيمة المنشأة
- تلاشي المعايير الأخلاقية
- العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية
- إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية عن الإدارة العليا

تـاسعـا: مدى العلاقة بين معايير المحاسبة وإدارة الربحية

أن تحليل مدى تأثير معايير المحاسبة علـى انتشـار ظـاهرة إدارة الربحية سوف يساعد على الحد منها ولاسيما وإنهـا ممارسـات لا يمكـن اكتشافها من قبل المحللين الماليين والمراجعين نظرا لصعوبة مراقبة أفعـال وقرارات الإدارة اليومية . **فمن خلال هذا التحليل يمكن توفير معرفه تقود إلى الحد من ظاهرة إدارة الربحية من خلال استفادة الفئات التالية منها:**

- **واضعو المعايير المحاسبية :** فمن خـلال تلـك المعرفـة يمكـنهم إجراء تعديلات على هذه المعايير فـي محاولـة الحـد مـن هـذه الظاهرة من خلال وضع أيديهم علـى مـواطن الضـعف والقـوه في المعايير المحاسبية.
- **المتعاملون في سوق رأس المال :** حيث يمكن مـن خـلال تلـك المعرفة تحسين قدرتهم على تحليل المعلومـات المحاسـبية ومـن ثم الكشف عن أي سلوك انتهـازي لـلإدارة ، وهـذا مـن شـانه

الحد من هذا السلوك ممـــا يقـــود فـــي النهايـــة إلـــى التخصـــيص الكفء للموارد المتاحة.

- المراجعون : يمكنهم من خلال تلك المعرفة تقيـيم جـودة أربـاح العميل ، والتعرف على المواطن التي تؤثر سـلبا عـل مصـداقية القوائم المالية ، ومن ثم التقرير عنها بشكل موثوق فيه.

انه في ظل اتجاه الحكومة المصرية إلى إرساء نظام حوكمة الشركات وتطبيقه في مصر ، فان الكشف عن مواطن إدارة الربحيـة فـي معـايير المحاسبة المصرية يعتبر في غاية الأهمية لآجل العمل على الحد منها مـن خلال النظام الذي يتم وضعه ، ولاسيما أن معظم التلاعبات التي تمت فـي حسابات الشركات الأمريكية ترجع إلى القصور في نظام حوكمة الشـركات (Friebel and Guriev,2004)

أن الاهتمام بمدى علاقة معايير المحاسبة المصرية بإدارة الربحية ما زال قاصرا حيث اقتصر اهتمام الدراسات المحدودة التي تمت في هذا الشأن على تناول زوايا أخرى مثل:

- النواحي الأخلاقية لإدارة الربحية
- دوافع إدارة الربحية
- تأثير إدارة الربحية على أسعار الأسهم.

مما سبق نستطيع القول بان دراسة العلاقة بـين معـايير المحاسـبة المصرية وإدارة الربحية من الأهمية بمكان أن تتم بالشكل الذي من خلاله أن يتم الوقوف على المعرفة الواثقة في انه عند النظر إلى القوائم الماليه الداخلية للشركات والظروف المحيطة بها نستطيع الحكم القاطع هل يوجد إدارة أرباح أم لا ؟!

إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية:

عندما وضع المشرع المصري المعايير المحاسبية المصرية اهتم بعنصر المرونة الذي كان من وجهة نظره انه سوف يحقق قدرا كبيرا من السماح للإدارة باستخدام أحكامها التقديرية بشان العديد من المعالجات المحاسبية لضمان توفير معلومات مفيدة ، وأيضا حتى يصبح الاختيار متوافقا مع ظروف الشركة، إلا أن المساحة الممنوحة للاختيار والتقدير الحكمي للإدارة في العديد من الأمور المحاسبية قد تقود إلى تشويه عملية التوصيل المحاسبي حيث يتم التركيز على المنافع الشخصية للإدارة ، ومن هنا كان الاهتمام بتعديل معايير المحاسبة المصرية باعتبارها المصدر الرئيسي للتلاعب في الربح المحاسبي ولحين حدوث ذلك التعديل المنتظر لابد علينا من دراسة موقف معايير المحاسبة المصرية من إدارة الربحية **وذلك في النقاط التالية:**

- تحليل وتقييم معايير المحاسبة المصرية من خلال علاقتها بإدارة الربحية
- مقترحات لتعديل معايير المحاسبة المصرية للكشف عن إدارة الربحية

أولا : تحليل وتقييم معايير المحاسبة المصرية من خلال علاقتها بإدارة الربحية :

عاده ما يتم وضع المعايير المحاسبية بقصد إضفاء النفعية على القوائم المالية من خلال مراعاة كل من الملائمة والثقة في التقرير المالي وفى محاولة تحقيق التوازن بين الملائمة والثقة يجب أن تتصف المعايير بالمرونة لأنها هي التي تدعم الملائمة من ثم تترك تأثيرًا ايجابيا على قيمة المعلومات (Healy and Wahlen,1999)، وأيضا لابد من وضع حد معين لمساحة

الاختيار يجب على الإدارة عدم تجاوزه لان هذا سوف يدعم خاصية الثقة ، على ما سبق يمكننا النظر إلى موقف معايير المحاسبة من إدارة الربحية من جهتين كالتالي:

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/msohtmlclip1/01/clip_image001.gif[/IMG]

معايير المحاسبة المصرية والدعم لإدارة الربحية

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/msohtmlclip1/01/clip_image001.gif[/IMG]

معايير المحاسبة المصرية والحد من إدارة الربحية

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/msohtmlclip1/01/clip_image001.gif[/IMG]

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/msohtmlclip1/01/clip_image002.gif[/IMG]

معايير المحاسبة المصرية والدعم لإدارة الربحية:

أوصت معايير المحاسبة المصرية أن تقوم الشركات المساهمة والتوصية البسيطة التي تطرح أسهمها لأول مره في سوق الأوراق المالية بإعداد التقارير المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية ، ولا شك أن ذلك يمنح فرصه كبيره لإدارة الربحية وذلك للأسباب التالية: –

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/msohtmlclip1/01/clip_image001.gif[/IMG] إن سوق الأوراق المالية يعتبر مجالا خصبا لإدارة الربحية، فالشركات المغلقة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام لأول مره تلجا إلى الاستحقاق الاختياري لزيادة أرباحها في الفترة التي تسبق هذه العملية من خلال تخفيض المخصصات (أبو الخير 1999) مثل: –

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/msohtmlclip1/01/clip_image003.gif[/IMG]الشركات التي تقوم بطرح أسهمها في شكل عروض موسميه يلجا المديرون فيها إلى زيادة الأرباح فمن خلال تحليل العلاقة بين الأرباح المقرر عنها وعمليات طرح الأسهم للاكتتاب الموسمي تم التوصل إلى ما يلي:(Teoh,1998- Rangan,1998)

- تكون الأرباح المقرر عنها مرتفعه وبشكل غير عادى في توقيت الاكتتاب في الأسهم.
- تكون الأرباح منخفضة وبشكل غير عادى في السنوات التالية لعملية الاكتتاب.
- هناك ارتباط قوى بين أسعار الأسهم وإدارة الربحية حيث أن سوء الأداء في السنوات التالية للاكتتاب يؤثر تأثيرا عكسيا على أسعار الأسهم.

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/msohtmlclip1/01/clip_image003.gif[/IMG]الشركات التي تنوى القيام باسترداد الأسهم تقوم بالتلاعب في الأرباح عن طريق الاستحقاقات الاختيارية (Perry and William – 1997)

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/msohtmlclip1/01/clip_image001.gif[/IMG]

إن سوق الأوراق المالية المصري يتم تصنيفه ضمن الأسواق الناشئة غير القوية وهذا يعنى عدم قدرة المستثمرين على ملاحظة سلوك الإدارة بشأن التلاعب في الأرباح خلال الفترات التي يتم فيها طرح الأسهم أو استردادها ، ومن ثم لا يمكنهم القيام بالتعديلات المطلوبة على رقم الربح وصولا إلى ما يرونه ملائما ، بالإضافة إلى ما سبق لا يستطيع سوق

الأوراق المالية مهما كانت درجة كفائتة أن يكتشف إدارة الربحية بشكل كامل ولاسيما عند استخدام الاستحقاقات الاختيارية.

وبالرغم من كل ما سبق والذي يشير إلى حتمية ممارسة إدارة الربحية في البيئة المصرية وصعوبة اكتشافها من قبل المتعاملين في سوق الأوراق المالية، إلا أن ذلك يتحقق من خلال المرونة التي تسمح بها المعايير المحاسبية والتي يمكن الكشف عنها من خلال إسقاط المداخل والوسائل **السابق الإشارة إليها بهدف التعرف على مدى دعم الأمور التالية:**

- أساس الاستحقاق .
- التقديرات الحكمية.
- الأهمية النسبية.
- التغييرات المحاسبية الاختيارية.
- إدارة الإفصاح المحاسبي.

1) أساس الاستحقاق:

قد دعمت معايير المحاسبة المصرية أساس الاستحقاق ، فقد أشار المعيار رقم (1) والخاص بعرض القوائم المالية إلى انه يجب على المنشاة إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق فيما عدا معلومات التدفقات النقدية، أيضا أشار المعيار رقم(7) والخاص بالظروف الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية إلى ضرورة تطبيق أساس الاستحقاق والذي يترتب **عليه ما يلي:**

- ضرورة اخذ الظروف الطارئة والتي تتمثل في الحالات أو الظروف القائمة في تاريخ الميزانية والتي تتحدد نتيجتها النهائية بأحداث قد تقع أو لا تقع في المستقبل.

- ضرورة الاعتراف بمبلغ الخسارة المحتملة كمصروف في حالة فقدان أصل أو ظهور التزام وذلك بعد الأخذ في الاعتبار القيمة التي من المحتمل استردادها من هذه الخسارة.

وأشار المعيار رقم (2) الخاص بالمخزون إلى انه يجب تحميل أي تخفيض في قيمة المخزون نتج عن انخفاض صافى القيمة البيعيه للمخزون عن قيمته الدفترية ، وأيضا كافة الخسائر في المخزون كمصروف في نفس الفترة التي تحققت فيها هذه الخسائر ، وأشار المعيار رقم (11) الخاص بالإيراد إلى انه في حالة توافر درجه من عدم التأكد من إمكانية تحصيل مبلغ مدرج فعلا بالإيراد ، فان القيمة التي أصبح تحصيلها محل شك كبير يجب إدراجها ضمن المصروفات ولا يتم استبعاد قيمتها من الإيراد السابق الاعتراف به!!!.

2) التقديرات الحكمية:

تضمنت المعايير المحاسبية أمور متروك تقديرها إلى التقدير الحكمي **للإدارة مثل ما يلي: -**

- المعيار رقم (2) الخاص بالمخزون أشار إلى أن قيمة المخزون يجب أن تتم على أساس التكلفة أو صافى القيمة البيعة أيهما اقل ، وعند تعريفه لصافى القيمة أشار إلى انه السعر التقديري للبيع ناقصا منه التكلفة التقديرية للإتمام وكذلك أي تكلفه أخرى لازمه لإتمام البيع ، وتم الإشارة في نفس المعيار إلى أن تحميل تكاليف الاقتراض للمخزون تتم في ظروف محدده ولا شك أن ذلك يفتح الباب للتقدير الحكمى.

- المعيار رقم(5) الخاص بصافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الجوهرية وتغيير السياسات المحاسبية أشار إلى انه يوجد الكثير من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقه تامة ، ولكن يمكن فقط تقديرها، وان هذا التقدير يعتمد على الحكم الشخصي طبقا لآخر معلومات متاحة ، والتقدير يكون مطلوبا للديون غير الجيدة ، المخزون المتقادم، العمر الإنتاجي للأصل ، الطريقة المتوقعة للأصل ... الخ
- المعيار رقم (10) الخاص بالأصول الثابتة واهلاكاتها : ورد بهذا المعيار معالجات كثيرة تعتمد على التقديرات الحكمية للإدارة منها ما يلي:
  - ✓ تقدير العمر الافتراضي للأصل الثابت ، حيث تقوم الإدارة بتحديد قيمة الأصل في ضوء سياساتها الخاصة في التخلص من الأصول
  - ✓ تقدير القيمة التخريدية ويتم ذلك على أساس القيمة المقدرة من قبل الإدارة في ضوء حالات المثل وإذا لم تتوافر فان تحديد هذه القيمة يعتمد على التقدير الحكمي للإدارة
  - ✓ تقدير قيمة الأصل الثابت عند إعادة التقييم كمعالجه بديله للأصل بعد الاستحواذ ، حيث يتم تقدير هذه القيمة بناء على الحكم الشخصي
  - ✓ الاعتراف بخسارة الانخفاض في قيمة الأصول ، ولا شك أن الاعتراف بذلك يترك العديد من الأمور في يد الإدارة مثل المؤشرات التي يستدل منها على انخفاض القيمة الاستردادية ، والتوقيت ، وأيضا تحديد القيمة الاستردادية.

3) الأهمية النسبية:

لقد دعمت المعايير المحاسبية المصرية مفهوم الأهمية النسبية مع وضع إرشادات للتطبيق ، فقد ورد في تمهيد المعايير في البند رقم (6) أن المعايير المرفقة يتم تطبيقها على البنود الهامة نسبيا ، أما البنود قليلة الأهمية فيمكن الاسترشاد بالمعايير في معالجتها. هذا وتقاس أهمية البند بمدى تأثيره على المستخدم للقوائم المالية وذلك في ضوء حجم البند وعلاقته بحجم المنشاء والظروف المحيطة، وأيضا في المعيار رقم(1) تم الإشارة إلى انه يجب عرض البنود ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل في القوائم المالية.

من زاوية أخرى نجد أن معايير المحاسبة المصرية ركزت على الأهمية النسبية بالنسبة للمعالجات المحاسبية وكذلك الإفصاح ، ولم يتعرض نهائيا لأحكام الأهمية النسبية بالنسبة للتلاعب في الأرباح ، بمعنى أخر متى يكون التلاعب في الأرباح هاما ومن ثم يسمح به ، ومتى يكون غير هام ويدخل في نطاق التلاعب المسموح به.

4) التغييرات المحاسبية الاختيارية:

يعتبر تعدد السياسات المحاسبية احد مداخل إدارة الربحية المتعارف عليها إلا أن الاعتماد عليها لتحقيق رقم الربح المرغوب فيه اقل من المداخل الأخرى ، وذلك لسهولة اكتشافها في ظل ما تلزم به المعايير المحاسبية من ضرورة الإفصاح عن السياسات المستخدمة وعن أي تغيير يحدث فيها ومبررات هذا التغيير.

ومن أمثلة المعايير التي تضع عدة بدائل للمعالجة المحاسبية ما يلي:

- المعيار رقم(2) الخاص بتحديد تكلفة المخزون: اوجد هذا المعيار ثلاث **طرق لتحديد هذه التكلفة كالتالي**:
  - ✓ الوارد أولا يصرف أولا.
  - ✓ المتوسط المرجح.
  - ✓ الوارد أخيرا يصرف أولا.
- المعيار رقم (10) الخاص بطرق الإهلاك: اوجد هذا المعيار ثلاث **طرق لتحديد قيمة الإهلاك كالتالي :**
  - ✓ طريقة القسط الثابت.
  - ✓ طريقة القسط المتناقص.
  - ✓ طريقة مجموع الوحدات.
- المعيار رقم (12) الخاص بمعالجة المنح الحكوميه : اوجد هذا المعيار **طريقتين للمعالجة كالتالي:**
  - ✓ مدخل رأس المال : تضاف المنح إلى حقوق المساهمين مباشرة.
  - ✓ مدخل الإيراد : تعتبر المنحة إيرادا خلال فتره محاسبيه أو أكثر.
- المعيار رقم(14) الخاص بمعالجة تكلفة الاقتراض : اوجد هذا المعيار **طريقتين للمعالجة كالتالي:**
  - ✓ معالجه قياسيه : يعتبر مصروف يحمل على الفترة التي تم فيها
  - ✓ معالجه بديله : يتم رسمالة تكاليف الاقتراض.

هذا ولم يقتصر دور معايير المحاسبة المصرية على توفير أكثر من بديل للسياسة المحاسبية بل امتد إلى إعطاء الإدارة حرية في وضع سياسات

محاسبيه خلاف لما ورد في المعايير لضمان مجموعه من الخصائص في المعلومات المحاسبية منها الاستفادة ، الحيادية ، العرض الواضح ، الاكتمال....الخ حيث أشار المعيار رقم (1) إلى حرية الإدارة بشان صياغة سياسات محاسبيه بالاعتماد على التقدير والحكم الشخصي مع الاسترشاد **بما يلي :-**

- ✓ المتطلبات والإرشادات الواردة في معايير المحاسبة المصرية
- ✓ التعريفات ومتطلبات القياس والتحقق للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات في المعايير المصرية
- ✓ إصدارات جهات أخرى لها حق إصدار المعايير

5) إدارة الإفصاح المحاسبي:

فتحت المعايير المحاسبية الحرية بشان الإفصاح المحاسبي في **أمور عديدة من أهمها: -**

- ✓ أشار المعيار رقم(1) إلى انه وفقا لمفهوم الأهمية النسبية تعد الافصاحات الواردة في معايير المحاسبة المصرية غير مطلوبة إذا كانت المعلومات التي تسفر عنها ليست ذات أهميه نسبيه.
- ✓ أشار المعيار رقم(5) الخاص بالتغيير في السياسات المحاسبية إلى انه يجب الإفصاح عند تغيير السياسات المحاسبية في المنشآت إلا إننا وجدنا شرطا يعطى الإدارة الحرية في إمكانية الإفصاح وهو أن الإفصاح يكون في حالة إذا كان هناك تأثير جوهري للتغيير على الفترة الحالية.
- ✓ أعطى المعيار رقم(5) مساحه من الحرية بشأن تبويب البنود في قائمة الدخل مما يؤثر على الربح الناتج من التشغيل أو ربح البنود العادية.

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/msohtmlclip1/01/clip_image002.gif[/IMG]معايير المحاسبة المصرية

والحد من إدارة الربحية:

بالرغم من مساحة الاختيار التي تمنحها معايير المحاسبة المصرية سواء من خلال إلزام الشركات بتطبيق أساس الاستحقاق ، أو ترك العديد من الأمور للتقدير الحكمي ، أو من خلال التغييرات الاختيارية ، إلا أن ذلك لا يعنى عدم وجود أي دور لهذه المعايير في الحد من هذه الظاهرة.

فمن خلال تحليل المعايير يستطيع ملاحظة تركيزها على عدة أشياء تعتبر هامه جدا للحد من إدارة الربحية من أهمها ما يلي: -

- ✓ الالتزام بتطبيق المعايير وعدم الخروج عنها.
- ✓ تحديد توقيت محدد لتطبيق المعايير.
- ✓ دعم الإفصاح عن الأمور الاختيارية للإدارة.

ثانيا: مقترحات لتعديل معايير المحاسبة المصرية للكشف عن إدارة الربحية:

بالرغم من الدور الذي تلعبه معايير المحاسبة المصرية في الحد من إدارة الربحية من خلال إلزام الشركات بتطبيق المعايير ، والإفصاح عن الكثير من الأمور التي يحكمها التقدير الشخصي للإدارة ، إلا أن ذلك لا يعد كافيا.

هذا ويمكن التفرقة بين اتجاهين لتعديل استخدام المعايير كما يلي:

الاتجاه الأول : ويقوم على فكرة تعديل المعايير من اجل الحد من المرونة التي تتصف بها على أساس أن ذلك أفضل وسيله للحد من إدارة الربحية.

الاتجاه الثاني: ويقوم على أساس عدم تعديل المعايير واللجوء إلى وسائل أخرى للحد من إدارة الربحية مثل استخدام لجان المراجعة وتفعيل دورها وفى ظل حقيقة مسلم بها تكمن في كون المعايير المحاسبية هي السبب الرئيسي وراء ظهور مشكلة إدارة الربحية ، فان الحد منها يتطلب تعديلا في **تلك المعايير يأخذ عدة إبعاد من أهمها ما يلي:-**

- زيادة شفافية التقرير المالي
- إعادة النظر في أساس الاستحقاق
- الحد من التغييرات المحاسبية الاختيارية
- تعديل الربح على ضوء مدى تحقق التوقعات

1) زيادة شفافية التقرير المالي: -

يقصد بالشفافية أن تكون المعلومات التي يحتاج إليها المستخدم تكون أكثر سهوله في فهمها وأكثر سهوله في استخدامها، ويعتبر إضفاء الشفافية على التقارير المالية من خلال المعايير المحاسبية احد الأدوات الهامة للكشف عن إدارة الربحية من خلال تحسين قدرة المستخدم في هذا الشأن (Hirst and Hopkins,1998) ، وبعبارة أخرى نجد أن قدرة الإدارة على التلاعب في الأرباح يتوقف على مدى قدرة المستخدم على اكتشاف ذلك والذي يتوقف على درجة الشفافية في التقارير المالية ، لذلك نجد أن الإدارة تقوم باستخدام بعض أشكال الإفصاح – وللأسف – المسموح بها الأقل شفافية مثل تضمين مصروفات والتزامات معينه في الملاحظات ، تضمين قائمة التغير في حقوق الملكية للتغيرات فلا القيمة السوقية ، وعلى ما سبق نجد انه من الأهمية بمكان أن نقوم بإجراء تحسينات في المعايير المحاسبية

المصرية بهدف زيادة الشفافية للتقارير المالية ولاسيما في المجالات التي تخضع للتقديرات الحكمية للإدارة **والتي من أهمها:** -

- ✓ الإفصاح عن الأحكام الخاصة بالإدارة و التي من خلالها تم اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشاة والتي لها تأثير مباشر على قيمة البنود المقرر عنها في القوائم المالية.
- ✓ الإفصاح عن الطرق والافتراضات التي تم استخدامها في تحديد القيمة العادلة للأصول ، وما إذا كانت القيمة العادلة تم تحديدها من خلال أسعار قابله للملاحظة في سوق نشط ، أو من خلال عمليات سوقيه حديثه ، أو من خلال استخدام أساليب تقييم أخرى.
- ✓ الإفصاح عن طبيعة التغيرات المستقبلية في السياسات المحاسبية ، والوقت المحدد لاختيار سياسة معينه ، وتأثير هذا الاختيار على الموقف المالي.

2) إعادة النظر في أساس الاستحقاق:

بالرغم من أن أساس الاستحقاق احد الأسس الراسخة في علم المحاسبة إلا انه اوجد نوع من الجدل ، ففي حين نجد له تأثيرًا ايجابيا في توفير المعلومات المحاسبية، نجد في الناحية الأخرى تأثيرًا سلبيا من خلال إتاحة الفرصة لممارسة إدارة الربحية ، وإزاء هذا التباين الواضح في كون أساس الاستحقاق له تأثير ايجابي أو سلبي لا نستطيع إعادة النظر فيه إلا من خلال عدم ربطه بفكرة توفير معلومات مفيدة ويوجد العديد من الدراسات التي تمت **في هذا الصدد وتوصلت إلى ما يلي:**

- أن التدفقات النقدية لها قيمه نفعيه اكبر من الأرباح المحاسبي (Bowen et Al,1986 - Wilson,1987)

- أن الاستحقاقات المحاسبية اقل نفعا من التدفقات النقدية (Dechow,1994 - Sloan.1996)
- أن الاستحقاقات تكون أكثر نفعيه من التدفقات النقدية (Ingran and Lee 1997)
- وعلى ما سبق نجد عدة آراء تشكك في نفعية أساس الاستحقاق، لذا من الضروري إعادة النظر في هذا الأساس **من خلال ما يلي:**
  - ✓ تطبيق الجانب الإلزامي فقط.
  - ✓ إمكانية تطبيق الجانب الاختياري ولكن في أضيق الحدود مع ضرورة الإفصاح الكافي عن ذلك للحد من التأثير السلبي على مستخدمي المعلومات المحاسبية.

3) الحد من التغيرات المحاسبية الاختيارية:

بالرغم من الجهود التي يقوم بها مجلس معايير المحاسبة الدولية للحد من بدائل السياسات المحاسبية المسموح بها من خلال المعايير ، إلا انه لا يمكن التخلي نهائيا عن التعددية والاكتفاء ببديل واحد وذلك للأسباب **التالية**:

- قد يؤثر الحد من مرونة المعايير المحاسبية سلبيا على نفعية المعلومات المحاسبية من خلال تخفيض درجة ملائمة السياسات المقررة للطبيعة التعددية للمنشات.
- يؤدى تقييد الحرية بشان البدائل المحاسبية إلى إعطاء فرصه للإدارة أما لاستخدام مداخل حقيقية لإدارة الربحية ، أو استخدام مداخل محاسبيه يصعب اكتشافها

على ما تقدم يجب إعادة النظر في البدائل التي توفرها معايير المحاسبة المصرية ليس بغرض إلغائها ولكن بغرض الحد منها وذلك في ظل **اعتبارين رئيسين هما:**

- الحد من البدائل والمتمثلة في معظم الأحول في وجود معالجه قياسيه، ومعالجه بديله مسموح بها.
- تطوير مرشدات للتطبيق أكثر وضوحا يمكن من خلالها الحد من التقديرات الحكميه.

4) تعديل الربح على ضوء مدى تحقق التوقعات:

من المقترحات التي تستحق الذكر في إطار الحد من إدارة الربحية الاقتراح الذي قام به (Lev,2003) وهو عبارة عن " تعديل رقم الربح المقرر عنه في نقطتين تاليتين على ضوء مدى تحقق التوقعات و التي تركت تأثيرًا على الأرباح المقرر عنها " هذا ويتم التعديل في نهيه السنة التالية وبعد ثلاث سنوات ، فمثلا صافى ربح عام 2001 يتم التقرير عنه في بداية عام 2002 ثم يتم تعديله في نهاية عام 2002 مره، وفى نهاية عام 2004 مره أخرى ، وهذا يعنى أن قائمة الدخل المعدة في نهاية عام 2005 **ستفصح على ما يلي**:

- ✓ ربح عام 2001 معدل في عام 2004 بالاعتماد على بيانات 3 سنوات.
- ✓ ربح عام 2002 معدل في عام 2005 بالاعتماد على بيانات 3 سنوات.
- ✓ ربح عام 2003 معدل في عام 2004 بالاعتماد على بيانات سنه واحده.

- ✓ ربح عام 2004 معدل في عام 2005 بالاعتماد على بيانات سنه واحده.
- ✓ ربح العام 2005.

بالاعتماد على هذا الاقتراح نستطيع الحد من إدارة الربحية حيث أن مجرد علم الإدارة إنها سوف تقوم بتعديل الأرباح المقرر عنها لاحقا على ضوء مدى تحقق التوقعات الأصلية سيؤدى ذلك إلى التدقيق في التوقعات مما يحد من إدارة الربحية ، ومن ناحية أخرى سيدعم هذا التعديل القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية ، **إلا انه عند التطبيق العملي لهذا الاقتراح يواجهه عدة مشاكل هي:**

- ✓ كيفية التعديل لكافة التقديرات ، فهذا الأمر صعب ومكلف جدا ، وقد وضع Lev حلا لتلك المشكلة متمثلا في التركيز على ما بين 3:8 توقعات رئيسيه ويمكن الاعتماد في تحديدها على أحكام الأهمية النسبية
- ✓ أن تعديل التوقعات يتم من قبل الإدارة ويمكنها التلاعب في هذه التوقعات للوصول إلى نتائج تتوافق مع التوقعات السابقة ، ويمكن الرد على هذه المشكلة حيث أن التعديل يتم بناء على بيانات فعليه وليست تقديريه ، هذا ويمكن إخضاع تلك التعديلات للمراجعة.

وبالرد على تلك العراقيل التي أثيرت حول اقتراح Levنجد انه يمكن أن يكون محل تطبيق للحد من إدارة الربحية.